قتلى بتفجيرين استهدفا المستشارية الثقافية الإيرانية في جنوب بيروت

بيروت / متابعات :

قالت السلطات اللبنانية إن تفجيرين انتحاريين استهدفا أمس المستشارية الثقافية الإيرانية في منطقة بئر حسن جنوب بيروت، وأسفرا عن مقتل خمسة أشخاص وجرح ثمانين آخرين، في وقت تبنت فيه كتائب عبد الله عزام عبر حسابها في تويتر المسؤولية عن التفجيرين.

وقالت مصادر أمنية إن التفجيرين تمّا باستخدام سيارة ودراجة نارية ملغومتين، وقال الأنباء إنه عُثر على أشلاء انتحاري واحد على الأقل في مكان التفجيرين الذي يقع على مقربة من سفارات أجنبية ومراكز تابعة للأمم المتحدة، وقالت السفارة الإيرانية إنه لا إصابات خطيرة في صفوف موظفيها، فيما لم تصب السفارة الكويتية بأضرار جراء التفجيرين.

وقد هرعت فرق الإسعاف والدفاع المدني إلى عين المكان لنقل القتلى والجرحى، وتحطمت واجهات المحال التجارية القريبة من مكان التفجير، ولحقت الأضرار بالمنازل المحيطة بالمكان، واشتعلت النيران في العديد من السيارات، وقالت السلطات الصحية إن بعض الإصابات حرجة، وقد ضرب الجيش اللبناني طوقاً أمنياً حول مكان التفجيرين وبدأت الشرطة العسكرية والأدلة الجنائية في جمع الأدلة.

وأصيب السكان القاطنون قرب مكان التفجيرين بحالة من الهلع وغادر بعضهم منازلهم، وقد شبّ حريق في المدخل الجنوبي للمستشارية الثقافية، حيث وقع التفجير الأول، فيما جرى التفجير الثاني أمام مقر المستشارية، وذكرت مراسلة الجزيرة في بيروت إلسي أبو عاصي أن مكان التفجيرين ليس ضمن المربع الأمني لحزب الله اللبناني، بل هو قريب منه.

وأدان رئيس الحكومة اللبنانية سلام تمام التفجيرين، وقال إن "الرسالة من التفجيرين وصلت وسنرد عليها بتلاحمنا"، فيما

لم ترد ردود فعل من القوى السياسية اللبنانية. وكانت كتائب عبد الله عزام تعهدت في السابق بمهاجمة مصالح حزب الله في لبنان بسبب مشاركته في الحرب الدائرة بسوريا.

ويأتي التفجيران بعد يوم من تسلم وزير الداخلية اللبناني الجديد نهاد المشنوق مهامه من وزير الداخلية السابق مروان شربل عقب تشكيل الحكومة اللبنانية الجديدة، وينتمي نهاد لتيار المستقبل الذي كان سابقا في المعارضة، ولطالما انتقد الأداء السياسي والأمني لحكومة نجيب ميقاتي.

واعتبر الكاتب الصحافي اللبناني جورج علم أنه لا علاقة للتفجيرين بتشكيل الحكومة الجديدة، مضيفا أن الهدف منهما هو "نقل الفوضى من الداخل السوري إلى الداخل اللبناني"، مشيرا إلى أن الحادث يشكل "تحديا كبيرا" لحكومة تمام.

يذكر أن السفارة الإيرانية القريبة من منطقة التفجيرين استُهدفت بتفجير في نوفمبر الماضي ضمن سلسلة تفجيرات بسيارات ملغومة وقعت في الضاحية الجنوبية منذ يوليو الماضي.

تشكيلات عسكرية تتعهد بالدفاع عن البرلمان..

رئيس الحكومة الليبية يرفض تقويض الشرعية ويتحدث عن «تفاهم»

طرابلس / متابعات :

أكد رئيس الحكومة الليبية علي زيدان ضرورة الحوار السلمي وتغليب الحكمة، داعيا كافة أطياف الشعب الليبي من مدنيين وعسكريين إلى احترام مطالب غالبية الليبيين في الانتقال السريع للسلطة، وتسليمها إلى جسم شرعي عن طريق انتخابات شرعية.

من جهته قال رئيس بعثة الأمم المتحدة في ليبيا طارق متري إنه التقى قادة ثوار سابقين لإقناعهم «بإعطاء فرصة للحوار السياسي». وأكدت كتيبة القعقاع عقد هذا الاجتماع، وأنه «تم الاتفاق على إعطاء مهلة 72 ساعة لجميع الأطراف على أن يجدوا حلا نهائيا وجذريا للأزمة التي تمر بها البلاد».

من جهة أخرى، قد أبدت قطاعات واسعة تأييدها التام لموقف المؤتمر الوطني العام (البرلمان المؤقت) باعتباره ممثل الشرعية في البلاد، وتوعدت بالتصدي لأي تهديد.

فقد دعا المجلس العسكري بمدينة مصراتة كل الكتائب التابعة له إلى الاستنفار العام في ليبيا، وطالب جميع الكتائب بتجهيز معداتها العسكرية للضرب بيد من حديد على كل من تسول له نفسه المساس بمكتسبات ثورة 17 فبراير.

وأعلن مؤتمر ثوار ليبيا المنعقد في مدينة زليتن حالة النفير القصوى فورا لكل كتائب ودروع الثوار المنضوية تحت شرعية الدولة. ووجه الموقعون على بيان المؤتمر تحذيرا لكتيبتي الصواعق والقعقاع اللتين وصفوهما بالخارجتين على الشرعية، ولكل من تسول له نفسه الانقلاب على شرعية الدولة، وأكدوا شرعية المؤتمر الوطني العام.

وفي طرابلس، أصدر المجلس المحلي للمدينة بيانا استنكر فيه ما وصفه بالتهديدات المباشرة للمؤتمر الوطني العام وشرعيته، وطلب المجلس من الحكومة تحمل مسؤولياتها للمحافظة على الشرعية وسلامة أعضاء المؤتمر.

كما أعلن المجلس العسكري لطرابلس الكبرى تأييده للشرعية الدستورية في ليبيا، وحمل المؤتمر الوطني العام والحكومة والأطراف السياسية المسؤولية عن حالة الاحتقان التي تسود الشارع، داعيا كافة الأطراف إلى الحوار، ومؤكدا في الوقت ذاته استعداده للدفاع عن المدينة ضد أي تهديد يستهدفها.

وتأتي هذه التطورات في وقت قال فيه رئيس المؤتمر الوطني العام في ليبيا نوري أبو سهمين إن المؤتمر أصدر أوامره لرئاسة الأركان للتصدي لأي محاولة للهجوم على مقره. واعتبر أبو سهمين بيان بعض الكتائب المسلحة تهديدا للشرعية في ليبيا وانقلابا على المؤسسات.

من جهته، أصدر حزب الجبهة -وهو حزب رئيس المؤتمر السابق محمد المقريف ومن الأحزاب المهمة الممثلة في المؤتمر- بيانا أعرب فيه عن رفضه ما جاء من تهديد موجه من كتيبتي الصواعق والقعقاع ضد المؤتمر الوطني. واعتبر ما جاء فيه «تصعيدا غير مسؤول ومحاولة للقفز على المطالب الشعبية المشروعة والسلمية».

كما اعتبر رئيس تحالف القوى الوطنية محمود جبريل أن بيان كتيبتي الصواعق والقعقاع جاء كردة فعل لتخبط المؤتمر وقراراته وفشله في تسيير المرحلة الحالية، إلا أنه أشار إلى أن هذا التخبط لا يبرر أي استخدام للقوة.

وكانت كتيبتا قوات الصواعق والقعقاع التابعتان لوزارة الدفاع هددتا بالتحرك عسكريا لإسقاط المؤتمر الوطني -الذي لا تعترفان بشرعيته- إذا لم يسلم السلطة خلال ساعات.

وفي غضون ذلك، يستعد الليبيون للتوجه إلى صناديق الاقتراع اليوم الخميس لانتخاب لجنة صياغة الدستور في ظل وضع أمني مضطرب.

وشكلت الحكومة قوات مشتركة من وزارتي الدفاع والداخلية لتأمين هذه الانتخابات وبث جو من الطمأنينة بين المواطنين لتشجيعهم على المشاركة فيها.

وفي شأن ليبي آخر، أجلت محكمة استئناف طرابلس محاكمة البغدادي المحمودي -آخر رئيس وزراء في عهد معمر القذافي- واثنين من مرافقيه وهما المبروك زهمول وعامر ترفاس، إلى جلسة 18 مارس المقبل.

وأشارت المحكمة إلى أن قرار التأجيل جاء لكي تنظر المحكمة في طلب النيابة العامة بضم قضية البغدادي إلى قضية تضم 37 متهما في قمع ثورة فبراير، وهي ذات التهم التي يواجهها سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي، وقد اتهمت النيابة البغدادي بارتكاب الأفعال نفسها.

فصل الدين عن الدولة... صيغة أخرى للسؤال

› خالد الدخيل

ظلت العلمانية ولا تزال في الثقافة الدينية - السياسية للعرب رمزاً للكفر والإلحاد، في مقابل ذلك نجد أن الغرب الذي يأخذ بالعلمانية لا يعتبرها كذلك على الإطلاق. ينطوي هذا التقابل، من ضمن ما ينطوي عليه، أن المسلمين فرضوا معنى للعلمانية من خارجها، بل ويتناقض مع مقتضياتها الأيديولوجية. يقال إن هؤلاء الغرب إنما ينطلقون في قناعتهم بالعلمانية على هذا النحو من أن مرجعيتهم الأولى في ذلك، وهي النص الجديد أو الإنجيل، هي نص تعرّض للتحريف، بما أدى إلى حرف الدين عن معناه الأصلي، أو عن حقيقته وعن دوره اللذين أرادهما الله له في الأصل. وهذا تحديداً، بحسب وجهة النظر هذه، ما أدخل أوروبا في عصور الظلام، ولم تخرج منها إلا من بوابة العلمانية.

هنا شيء من المفارقة، فإذا كانت العلمانية هي التي أخرجت الغرب من عصور الظلام إلى عصر النور، وإذا كانت العلمانية في الوقت نفسه هي رمز للكفر والإلحاد، فهذا يعني أن هذا الكفر، وذلك الإلحاد، وليس الإيمان، هما اللذان شكلا معاً بوابة الخروج من ظلام الجهل المعرفي والتخلف والقمع الديني كأساس للقمع السياسي إلى رحابة العلم والوعي والحرية. هل يستقيم هذا مع منطق التحليل العلمي؟

هناك سؤال آخر: هل أن الكفر الذي تمثله العلمانية بالنسبة للمسلمين هو بمقتضى المعايير العقدية والفقهية الإسلامية كما يفهمها هؤلاء المسلمون؟ أم أن هذا الكفر هو بمقتضى المعايير ذاتها في المسيحية كما يفهمها أصحابها؟ إذا كان المعيار في الحال الأولى هو المنطلق والمرجع في الحكم، فمعنى العلمانية في هذه الحال، وما يترتب على هذا المعنى من انحراف عقدي، هو معنى محصور في حدود الفهم الذي ارتضاه المسلمون، وتواضع أغلبهم عليه للقرآن والسنة النبوية، وبما أنه محصور في هذه الحدود الثقافية، وضمن أطر النسبية المعرفية لمن يقول به، فإن هذا الفهم يكون طبق على العلمانية معايير واستدلالات من خارج سياقاتها التاريخية والثقافية والمعرفية. وهنا تبرز المغالطة، أي الحكم القيمي على ثقافة وتجربة تاريخية معينة وفقاً لمعايير وقيم تنتمي لثقافة وتجربة تاريخية مختلفة تماماً. وهذا يتعارض تماماً مع المنهج العلمي. بعبارة أخرى، التحليل والاستنتاج الذي أفضى إليه في هذه الحال هو تحليل ديني، وليس تحليلاً علمياً. وبما أنه كذلك، فهو تعبير عن تحيز ثقافي وأخلاقي ضد ثقافة وقيم أخلاقية مغايرة. وهذا طبيعي ومقبول ضمن هذه الحدود. لكنه ليس حكماً، أو استنتاجاً مبنياً على أسس ومنهج علمي. راجع (صحيفة «الحياة»، الأحد 3 تشرين الثاني / نوفمبر، 2013).

أما إذا كان المعيار في الحال الثانية هو المنطلق، وهو المرجع في الحكم، فينبغي عندها ملاحظة أن الكتاب المقدس الذي كان في عصور الظلام يعتبر أن تحالف الكنيسة مع الملك أو السيد إنما هو تعبير عن الإرادة الإلهية، هو الكتاب نفسه الذي لم يجد في العلمانية في العصور اللاحقة ما يبرر وصمها بالكفر والإلحاد. ومقتضى ذلك أنه كانت لهذا الكتاب قراءتان متناقضتان كل منهما تنتمي لعصر، ولمرحلة تاريخية تختلف عن الأخرى. أي هاتين القراءتين أصوب، وأقرب إلى منطق الأحداث والتاريخ من الأخرى؟ القراءة الثانية هي الأصوب لأنها تنطلق من بدهية أن النص، أي نص، بما في ذلك النص الديني لا يمكن أن يكون منغلقاً على قراءة واحدة. لهذا النص بحكم الطبيعة أكثر من قراءة. لم تكن هذه البدهية معترفاً بها في عصور الظلام. والعالم الإسلامي في أغلبه لم يعترف بها بعد.

انطلاقاً مما سبق يلوح في الأفق سؤال لا بد من إنزاله على أرض الواقع ومواجهته كما هو. هل أن مسألة فصل الدين عن الدولة، أو الدين عن السياسة، مسألة تخص التاريخ الغربي، أو التاريخ غير الإسلامي فقط؟ أم أنها مسألة اجتماعية سياسية تظهر في كل مجتمع إنساني بصيغ وأشكال مختلفة تعكس اختلاف الخصوصية التاريخية لكل مجتمع؟ من الممكن القول إن «العلمانية» هي الصيغة التي استقرت عليها هذه المسألة في المفهوم الحديث للدولة في الغرب وفي الشرق أيضاً. وأن هذه «العلمانية» ليست أكثر من صيغة من صيغ عدة للمسألة نفسها. وتبعاً لذلك من الممكن القول إن هذه الصيغة تخص تلك المجتمعات من دون غيرها، خصوصاً المجتمعات الإسلامية. لكن وتبعاً لذلك، فإنه ليس في التجربة الغربية، والعلمانية التي تمخضت عنها، ولا في خصوصية هذه التجربة، ما يفرض أن يستنتج من ذلك أن مسألة فصل الدين عن الدولة، أو تمييز الديني عن السياسي لا وجود لها، ولا معنى في تاريخ المجتمعات الأخرى، بما في ذلك المجتمعات الإسلامية.

طبعاً من المعروف أن مثل هذه الفرضية مرفوضة مسبقاً في العالم العربي. وأنا أقول العالم العربي لأن تركيا تحت حكم حزب إسلامي (العدالة والتنمية) منذ أكثر من عقد من الزمن تقبلت العلمانية، وباتت مهيأة بغالبيتها الإسلامية للتعايش معها. ويبدو أن هذا الحزب لا يرى أن هناك أي تناقض بين الإسلام والعلمانية. بل يرى إمكان تجسير الهوة المفهومية بينهما. وهذا على رغم أن هذه العلمانية فرضها أتاتورك ابتداء بالقوة والإكراه، وهي علمانية متطرفة تختلف في تطرفها عن العلمانية في الولايات المتحدة الأميركية، على سبيل المثال. من ناحيتها يبدو أن تونس أيضاً وهي في منتصف ربيعها تمضي في الخيار نفسه. وكان لافتاً ما قاله الأمين العام لحركة «النهضة» التونسية راشد الغنوشي في منتدى دافوس الأخير بالنص عن أنه لم يكن هناك مفر بعد الثورة من «تحالف بين العلمانيين والإسلاميين» كأساس للحكم الجديد في تونس. لا تزال التجربة التونسية في بداياتها الأولى، ولا بد من الانتظار مدة زمنية معقولة لرؤية مدى قدرة هذه المعادلة الجديدة على الصمود، وتحديداً مدى صدقية والتزام حركة النهضة بمشروعية وضرورة هذه المعادلة.

لا يمكن في هذا السياق تجاهل الشعار الشهير الذي يقول إن «الإسلام دين ودولة»، والمقولة الأشهر بأنه «لا كهنوت في الإسلام». كلاهما يرى أن الكهنوت المسيحي وتسلطه هو الذي فرض في الأخير خيار العلمانية كمخرج للغرب. وكلاهما يؤكد أن فصل الدين عن الدولة مناقض لروح الإسلام ونصوصه التأسيسية. هل هذا صحيح؟ وماذا عن التجربة التاريخية الإسلامية؟ هل كان فيها فصل بين الدين والدولة؟ أم أنها كانت خالية من ذلك تماماً؟